Distr.: General
21 March 2024
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الرابعة والسبعون

جنيف، 20–23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 و30 كانون الثاني/يناير 2024

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والسبعين

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وفي 30 كانون الثاني/يناير 2024

تقرير مُقدَّم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية 3

ألف – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا 3

باء – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 4

جيم – الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس 5

ثانياً – موجز الرئيس 6

ألف – ملاحظات الجلسة العامة الافتتاحية 6

باء – الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع 8

جيم – التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا 10

دال – مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً 12

هاء – تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي 14

واو – تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني 15

زاي – الجلسة العامة الختامية 18

ثالثاً – المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة 21

ألف – إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها 21

باء – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 21

جيم – مسائل أخرى 21

دال – تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والسبعين 22

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية 23

الثاني – جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الرابعة عشرة 24

الثالث – جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الرابعة عشرة 25

الرابع – مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في عام 2024 26

الخامس – الحضور 27

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية الرابعة والسبعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من 20 إلى 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 وفي 30 كانون الثاني/يناير 2024. وخلال الدورة، عقد المجلس ست جلسات عامة. وتولى رئيس المجلس (إندونيسيا) مهامه، فحل محل رئيس المجلس (باكستان)، وفقاً للمادة 22 من النظام الداخلي، لإتمام فترة الولاية الكاملة التي بدأت في حزيران/يونيه 2023.

أولاً- الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية

ألف- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا

الاستنتاجات المتفق عليها 579(دت-74)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يرحب* بمنشور أمانة الأونكتاد المعنون *"تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا"*، ويثني على الأفكار الجديدة المقدمة في التقرير بشأن الطريقة التي يمكن بها لأفريقيا أن تكون شريكاً استراتيجياً للشركات الدولية من أجل تنويع سلاسل التوريد الخاصة بها؛

2- *يقر* بأن أفريقيا تحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية لتعزيز مكانتها كوجهة لسلاسل التوريد؛

3- *يسلط* الضوء على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يحدثه تنويع الإنتاج والتجارة على الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة، ويسلم بضرورة أن تنمو الاقتصادات الأفريقية بما يتجاوز اعتمادها على السلع الأساسية وأن تطلق العنان لقدراتها على تحقيق توليد القيمة والاحتفاظ بها في سلاسل التوريد العالمية؛

4- *يقر* بأن البلدان الأفريقية يمكن أن تحسن مركزها التنافسي والإنتاجي في سلاسل التوريد من خلال التصنيع، استناداً إلى تنمية القدرات الكثيفة التكنولوجيا، والرقمنة، والابتكار المحلي، وتحسين الهياكل الأساسية والمؤسسات والأطر التنظيمية، والوصول إلى رأس المال، فضلاً عن معالجة الأسواق المجزأة والمخاطر السياسية، بدعم من الاستثمار في البيئة والمسائل الاجتماعية والحوكمة ونقل التكنولوجيا المناسبة على أساس شروط متفق عليها من الجانبين؛

5- *يشير* إلى وفرة حيازة أفريقيا للمعادن والفلزات الحرجة، التي تشكل مكونات حيوية في الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، ويحث البلدان الأفريقية على أن تؤمِّن، تمشياً مع الالتزامات الدولية، عقود تعدين وتراخيص استكشاف أفضل للمعادن المستخدمة في منتجات وسلاسل التوريد القائمة على التكنولوجيا المتطورة، وتعزيز الصناعات والشركات المحلية للمشاركة في سلاسل التوريد ذات القيمة المضافة والقائمة على التكنولوجيا المتطورة؛

6- *يرحب* بالفرصة المتاحة لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة لتوفير منصة وحوافز في مجال السياسة العامة لتعزيز الصناعات الكثيفة التكنولوجيا، وتشجيع الميزة التنافسية للمحتوى المحلي والإقليمي، بما يتماشى مع الالتزامات الدولية، وتيسير الروابط بين الأسواق المحلية والإقليمية، وتعزيز القدرات الصناعية للشركات الأفريقية، بهدف تحقيق نتائج تنمية شاملة ومستدامة؛

7- *يشجع* على اعتماد وتنفيذ حوافز في مجال السياسة العامة لتطوير قدرات التصنيع وسلاسل التوريد الإقليمية في أفريقيا، في الصناعات الكثيفة التكنولوجيا مثل السيارات والإلكترونيات والطاقة المتجددة والمستحضرات الصيدلانية؛

8- *يشدد* على الحاجة إلى خيارات تمويل مستدامة، بما في ذلك تمويل سلاسل التوريد وأدوات تمويل جديدة شاملة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يمكن أن توفر حلولاً مبتكرة لتطوير الروابط التحويلية وزيادة مشاركة أفريقيا في سلاسل التوريد العالمية؛

9- *يهيب* بالحكومات وواضعي السياسات والمؤسسات المالية والجهات الفاعلة الاقتصادية والشركات وشركاء التنمية إلى دعم تبسيط العمليات الإدارية ورقمنتها، وجعلها شفافة ومتاحة لجميع المستثمرين من أجل تيسير الإنتاج والتجارة، فضلاً عن تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين والعمل اللائق؛

10- *يسلط* الضوء على قيمة سلاسل التوريد المتنوعة في بناء القدرات الإنتاجية من أجل التحول الهيكلي وتعزيز القدرة على الصمود، ويشير أيضاً إلى فرص الميزة النسبية في البلدان الأفريقية؛

11- *يقر* بالبحوث الاقتصادية وتحليل السياسات وأدوات البيانات التي يستخدمها الأونكتاد لدعم البلدان الأفريقية، بما في ذلك مؤشر القدرات الإنتاجية، في جهودها الرامية إلى الاندماج في الأسواق العالمية وسلاسل التوريد، ويطلب إلى الأونكتاد أن يعمّق برامجه المتعلقة بالقدرات المؤسسية والإنتاجية بشأن السياسات الرئيسية الرامية إلى تعزيز القدرات المحلية على ابتكار السلع والخدمات وإنتاجها وتسليمها عبر سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية.

الجلسة العامة الختامية
30 كانون الثاني/يناير 2024

باء- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويل هذه الأنشطة

المقرر 580 (دت-74)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- *يحيط علماً مع التقدير* بأنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها أمانة الأونكتاد بالتعاون مع المستفيدين والشركاء الإنمائيين؛

2- *يحيط علماً* بانخفاض المساهمات الخارجة عن الميزانية في عام 2022 بعد الارتفاع القياسي المسجل في عام 2021، ويحيط علماً مع الارتياح بالزيادة الكبيرة في الأموال المعبأة من خلال آليات التمويل المندرجة ضمن مبادرة "توحيد الأداء"؛

3- *يؤكد من جديد* الدور الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال التعاون التقني باعتباره أحد الأركان الأساسية الثلاثة لعمل الأونكتاد، ويشدد على أهمية التنسيق بين الأركان الثلاثة من أجل مساعدة متسقة ومتعاضدة؛

4- *يطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل جهوده الرامية إلى تقديم مساعدة تقنية قائمة على الطلب ومبتكرة وتستجيب للاحتياجات إلى الدول الأعضاء، تمشياً مع ولايته واستراتيجيته للتعاون التقني، ويطلب إلى الأمانة أن تقدم، بحلول الدورة المقبلة للفرقة العاملة، مجموعة أدوات الأونكتاد المبسطة التي يجري إعدادها حالياً؛

5- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة تعزيز نهجه المشترك بين الشُّعَب لتطوير وتنفيذ منتجات شاملة بشأن المواضيع ذات الأولوية بهدف بلوغ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالتجارة؛

6- *يشجع* الأونكتاد على مواصلة جهوده في مجال المشاركة في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع تعزيز التعاون مع نظام المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة، بالتعاون مع الوكالات الشريكة من المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، فضلاً عن تعزيز ونشر التعاون والمساعدة التقنيين المقدمين من برامج الأونكتاد في البلدان النامية، بما في ذلك من خلال الوكالات والمنظمات المحلية والإقليمية؛

7- *يشدد* على أهمية توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به لضمان التعاون التقني الفعال، ويشجع البلدان القادرة على تقديم مساهمات متعددة السنوات إلى الأونكتاد، بما في ذلك إلى الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً، على أن تفعل ذلك لزيادة استدامة المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، مؤكداً على أهمية الإدارة القائمة على النتائج وأهمية التمويل غير المخصص، مع إعادة التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تحسين تطبيق الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

الجلسة العامة الرابعة
22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا

1- أيد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024، الاستنتاجات المتفق عليها بشأن البند 3 من جدول الأعمال (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، أعلاه).

تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

2- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الخامسة المعقودة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتقرير أمانة الأونكتاد (TD/B/EX(74)/2) وبالبيانات التي أدلت بها الوفود. ووفقاً لمقرر الجمعية العامة 445/47، قرر المجلس أن تقرير مجلس التجارة والتنمية المقدم إلى الجمعية العامة عن دورته التنفيذية الرابعة والسبعين سيشمل سرداً للمداولات التي جرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

3- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي عن دورتها السادسة والثمانين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/326، وأيد الاستنتاجات المتفق عليها واعتمد مشروع المقرر الوارد فيه إلى المقدم المجلس لينظر فيه (انظر الفصل الأول، الفرع باء، أعلاه).

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

4- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته السابعة والخمسين.

5- وشدد أحد المندوبين على أن مركز التجارة الدولية قد اضطلع بقدر كبير من العمل في السنة الماضية دعماً للشركات الصغرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشار إلى دعم بلده للمركز واستعداده للعمل في مجال التجارة والتنمية الخضراء الشاملة. وأعرب عن أمله في أن تستمر مشاريع مركز التجارة الدولية المتعلقة بالتجارة والرقمنة والاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية والتعاون الإقليمي. وأثنى مندوب آخر على المشاريع العديدة المضطلع بها من أجل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ولا سيما المؤسسات التي تقودها نساء فلسطينيات. وفي الحالة الصعبة الراهنة، دعا المانحين إلى تعزيز دعمهم لهذه المؤسسات التي تقودها نساء فلسطينيات.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- ملاحظات الجلسة العامة الافتتاحية

6- أشار الرئيس الجديد لمجلس التجارة والتنمية (إندونيسيا) في ملاحظاته الافتتاحية إلى ما قدمه رئيس المجلس المنتهية ولايته (باكستان)، الذي أحيا مشاورات الرئيس، من مساهمات في تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وأتاحت المشاورات مجالاً للأعضاء للتفاعل مع بعضهم البعض بمزيد من الصراحة التي ستكون ذات أهمية خاصة بالنظر إلى الذكرى السنوية الستين المقبلة للأونكتاد وبدء العملية التحضيرية الموضوعية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وكفلت المشاورات أيضاً أن المناقشات ستكون أكثر تنظيماً وأن الوقت المتاح سيُستخدَم بفعالية. وسيواصل الرئيس الجديد هذه الجهود ويبني عليها، كجزء من عملية تحسين مستمر.

7- وعلاوة على ذلك، تبنى نهج رابطة أمم جنوب شرق آسيا - "طريقة رابطة أمم جنوب شرق آسيا" - القائم على المشاركة البناءة المبنية على الثقة والاطمئنان وحسن النية، بغض النظر عن الصعوبات التي تتميز بها قضية ما. وتتمثل إحدى طرق إفساح المجال للحوار في التركيز على نتيجة محتملة، على أن يكون مفهوماً أن توافق الآراء سيُعبَّر عنه كتابة في الوقت المناسب. ولذلك فإنه، بهدف التوصل إلى نتيجة طموحة للدورة السادسة عشرة للمؤتمر، سيشرع في إجراء مشاورات تنظر في كيفية تحقيق التحولات اللازمة من أجل عالم أكثر قدرة على الصمود وأكثر شمولاً واستدامة، في مواجهة الأزمات المتعددة الحالية.

8- وأشارت الأمينة العامة للأونكتاد إلى الإحاطات الإعلامية التي قُدِّمت مؤخراً إلى الأعضاء، وركزت على التقارير التي ستُقدَّم إلى المجلس في الدورة الحالية، وعلى الأعمال التي اضطلع بها الأونكتاد مؤخراً، ولا سيما فيما يتعلق بالطلبات المقدمة من الأعضاء، وعلى المعلومات المحدَّثة بشأن الأنشطة المقبلة لعام 2024، ولا سيما فيما يتعلق بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد.

9- وقالت إن التقارير تعكس، بشكل عام، تباطؤاً في الاقتصاد العالمي، الذي يتوقع له الأونكتاد أن ينمو بنحو 2,4 في المائة في عام 2023، بعد أن كان 3 في المائة في عام 2022. وأوضحت أن وراء التباطؤ اختلاف ثلاثي. أولاً، اختلاف بين النمو الاقتصادي والنمو التجاري، حيث من المتوقع أن تنمو التجارة في عام 2023 بنسبة 1 في المائة، أي أقل بكثير من نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد الاتجاه العام الذي لم تعد فيه التجارة العالمية أكبر محرك للنمو في الاقتصاد العالمي. ويدل ذلك على تحول في العولمة من "العولمة المفرطة" إلى ما بدأت تسميه "العولمة المتعددة"، التي تتسم بمزيد من أنماط التجارة الإقليمية، وعودة السياسة الصناعية، وتسرب الجغرافيا السياسية إلى المناقشات التجارية والإنمائية. واختلاف ثانٍ في شمال الكرة الأرضية، حيث من المتوقع أن يكون هناك هبوط ناعم لاقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية وشبه ركود للاقتصاد الأوروبي. أما الاختلاف الثالث، في جنوب الكرة الأرضية، فتظهر فيه الاقتصادات الناشئة الكبيرة أرقاماً لنمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من بقية العالم النامي.

ومن ثم، هناك تباطؤ في النمو مع ضعف التجارة والاستثمار، وهما أمران أساسيان لانتعاش البلدان النامية، فضلاً عن مشكلة ديون متنامية. وهناك 3,3 بليون شخص يعيشون في بلدان تنفق على خدمة الديون أكثر مما تنفقه على الصحة أو التعليم، وتنفق أقل البلدان نمواً على خدمة الديون ضعف ما تنفقه على الصحة.

10- وعلى هذه الخلفية، يُظهِر التحليل الوارد في *تقرير الاستثمار العالمي 2023* وجود فجوة استثمارية كبيرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية. وتُقدَّر الفجوة حالياً بنحو 4 تريليونات دولار، بعد أن كانت 2,5 تريليون دولار في عام 2015. ووفقاً للتقرير، انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة 12 في المائة في عام 2022، وكان يتركز في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة في أوروبا. وفي البلدان النامية، ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4 في المائة. وفي أمريكا اللاتينية، ارتفع بنسبة 51 في المائة، بينما انخفض في أفريقيا بنسبة 44 في المائة، في حين ظل مستقراً في آسيا. وفي *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023*، الذي صدر في كينيا، تم التأكيد على قدرة القارة على أن تصبح مركزاً للتكنولوجيا المتقدمة للتجارة العالمية على المدى المتوسط. وقُدِّم إطار لفهم مدى تعقيد الصادرات، ودُعِي إلى التحول نحو صناعات تحويلية وخدمات وصناعات تكنولوجيا متطورة أكثر تقدماً. وكان توافر المعادن الحرجة والخصائص الديمغرافية عاملين رئيسيين في إتاحة فرصة تاريخية لأفريقيا، حيث بدأت سلاسل التوريد العالمية تكتسب أهمية جديدة، وأصبحت أفريقيا بديلاً جذاباً على خلفية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأخيراً، سيُقدَّم في الدورة التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وسلط التقرير، الذي استخدم بيانات من عام 2022، الضوء على الأزمة الإنسانية والاقتصادية الرهيبة بالفعل في غزة والأرض الفلسطينية المحتلة قبل الأعمال العدائية الحالية، حيث يعتمد أكثر من 1,6 مليون شخص على المساعدات الإنسانية. وقد ساءت الحالة بشكل كبير منذ ذلك الحين. وظلت معدلات البطالة مرتفعة بشكل مثير للقلق، حيث بلغت 24 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة، و45 في المائة في غزة، وأثرت بشكل خاص على النساء والشباب. وأدى انخفاض حاد في معونة المانحين إلى زيادة إجهاد قدرة الحكومة. وبلغت المساعدات المقدمة إلى فلسطين 550 مليون دولار، أي حوالي ربع الملياري دولار التي تلقتها في عام 2008.

11- وفيما يتعلق بأعمال الأونكتاد الأخيرة، شددت على الجهود التي يبذلها الفريق العامل المشترك بين الشُّعَب المعني بالتجارة والبيئة لضمان مجموعة متماسكة ومنسقة من تدابير الأونكتاد للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وسينشأ جناح مشترك مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وغرفة التجارة الدولية. وقدمت جميع الأقسام مدخلات للدورة، مثل ورقة عن الخسائر والأضرار، وإزالة الكربون من سلاسل التوريد، والمعادن الحرجة والاقتصاد الأزرق والتلوث البلاستيكي. وستجري متابعة الأعمال التي بدأت في منتدى الاستثمار العالمي الثامن مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ بشأن التمويل والاستثمار المناخيين.

12- وأشارت إلى أن الأمانة عممت ورقة غير رسمية كوسيلة للوفاء بولاية الدول الأعضاء في الدورة الأخيرة للمجلس. وتضمنت الورقة غير الرسمية تجميعاً للمقررات المتعلقة بإنشاء كل جزء من أجزاء الآلية الحكومية الدولية، والولاية المقابلة لها، وعند الاقتضاء، السبل التي اتبعتها الدول الأعضاء لتكييف الولاية. وتضمنت الورقة غير الرسمية أيضاً نوع نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ومدتها وتوقيتها. ومن شأنها أيضاً أن توفر أرضية مستوية لبدء المناقشات المتعلقة بكيفية استخدام الآلية الحكومية الدولية على نحو أفضل لتعزيز التنمية من خلال الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد.

13- وقالت إن استراتيجية الأونكتاد للدول الجزرية الصغيرة النامية التي شاركها مؤخراً مع الأعضاء تنطوي على إمكانية شق الطريق في كيفية معالجة التعاون مع البلدان، إن تم تمويلها تمويلاً مناسباً. ومن المتوخى أن تشمل تدخلات متعددة، مثل بناء القدرات الإنتاجية، وتعزيز النقل والتوصيلية الرقمية، وتنفيذ تحديث الجمارك، وتشجيع الاستثمار المستدام واقتصاد المحيطات، فضلاً عن دعم تنمية القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، تركز الاستراتيجية على تعبئة الموارد المالية الخارجية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة. والهدف من ذلك هو تيسير إدماج الدول الجزرية الصغيرة النامية في الاقتصاد العالمي، وتعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي، وتشجيع النمو الشامل والمستدام. ومن المتوقع أن تبدأ البرامج التجريبية قريباً.

14- وأخيراً، قُدِّمت تفاصيل أولية عن التخطيط للذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد في عام 2024. وسيجري الاحتفال بهذه المناسبة في قصر الأمم في حزيران/يونيه 2024. وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة حضوره لافتتاح هذا الحدث. وستُوجَّه رسائل دعوة رسمية إلى رؤساء الدول، وكبار الاقتصاديين، والمستثمرين ذوي النفوذ، ومقرري السياسات من المؤسسات العالمية البارزة، لتعزيز المناقشات الهادفة والتأكيد على تجدد نشاط الأونكتاد واستعداده استعداداً جيداً لدعم الأعضاء في مواجهة التحديات المقبلة.

باء- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع

(البند 2 من جدول الأعمال)

15- قدم مدير شعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد أحدث الاتجاهات في الاستثمار الدولي والنتائج الرئيسية *لتقرير الاستثمار العالمي 2023: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع*. وقال إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي في مسار تنازلي منذ أزمة كوفيد-19، حيث لم يتمكن سوى عدد قليل من الاقتصادات الناشئة الكبيرة من جذب مستويات أعلى من الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2022. وذلك أمر مثير للقلق لأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال أكبر مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية؛ والتوقعات تبدو قاتمة في السياق الحالي. وعلى الرغم من أن التمويل الذي يركز على الاستدامة يعرف تزايداً، فإن التحديات لا تزال قائمة فيما يتعلق بتوسيع نطاقه وتوجيهه نحو البلدان النامية والتحكم في أثره على التنمية المستدامة. وعلى العموم، زاد النشاط الاستثماري في قطاعات أهداف التنمية المستدامة. ولكن التقدم كان محدوداً منذ عام 2015، وكانت الزيادة غير متوازنة. وعلى الرغم من أن الاستثمار في الطاقة المتجددة تضاعف ثلاث مرات تقريباً منذ عام 2015، فإن نموه كان أبطأ في البلدان النامية، وظلت فجوة التمويل في الانتقال الطاقي كبيرة. وللتصدي للتحديات التي يواجهها الاستثمار الدولي في الانتقال الطاقي، اقترح التقرير إبرام ميثاق عمل عالمي يتضمن مجموعة شاملة من المبادئ التوجيهية التي تعكس الأهداف الثلاثة للانتقال الطاقي: تحقيق الأهداف المناخية، وتوفير الطاقة بأسعار معقولة للجميع، وضمان الأمن الطاقي. وقُدِّمَت ست مجموعات من الإجراءات تشمل وضع سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي؛ والشراكات والتعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي وفيما بين بلدان الجنوب؛ وآليات وأدوات التمويل؛ وأسواق التمويل المستدام.

16- ولخص الإنجازات الرئيسية لمنتدى الاستثمار العالمي للأونكتاد 2023، في تشرين الأول/أكتوبر 2023، الذي سلط الضوء على التقرير. وفي إطار الموضوع الشامل للاستثمار في التنمية المستدامة، شملت المواضيع الرئيسية التي نوقشت الاستثمار في الانتقال الطاقي، والأمن الغذائي، والصحة، وبناء القدرات الإنتاجية. وخُصِّص جزء واحد للأحداث التحضيرية بشأن التمويل المناخي والاستثمار قبل الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وتم تناول المساواة بين الجنسين، والشباب، والأوساط الأكاديمية، وتشجيع الاستثمار وتسهيله، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتمويل المستدام، ومجالات أخرى عديدة.

وعُقدت أيضاً الدورة الأربعون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وتناولت أحداث عدة تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمناخ. ومن شأن عمل المنتدى أن يصب في العمليات الحكومية الدولية للأونكتاد، فضلاً عن الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، والمؤتمر الدولي الرابع للدول الجزرية الصغيرة النامية، والعمل الجاري في الجمعية العامة للأمم المتحدة لاعتماد قرار بشأن الاستثمار. وشهد المنتدى إطلاق دليل نموذجي بشأن أسواق الكربون الطوعية، وجدول أعمال عالمي لبحوث السياسات مع نهج متعدد التخصصات، والتزام بالتعاون مع المستثمرين السياديين الأفارقة لتعزيز الاستثمار المستدام، ومنصة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية، وشراكات إقليمية بشأن الإبلاغ عن الاستدامة. وقدم المدير أيضاً معلومات عن برامج التعاون التقني الجديدة في مجالي تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وتيسير الاستثمار، التي تمولها ألمانيا والاتحاد الأوروبي على التوالي.

17- وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل كندا، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي؛ وممثل ناميبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل تايلند، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل بيرو، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل ملديف، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل شيلي؛ وممثل مدغشقر؛ وممثل البرتغال؛ وممثل غامبيا؛ وممثل الصين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل البرازيل؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل بربادوس؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل كينيا؛

18- وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن تقديرهم لموضوعية *تقرير الاستثمار العالمي لعام 2023* وتحليله، مع تسليط الضوء على قيمة بيانات واتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في صنع سياسات الاستثمار وأهمية البحوث المتعلقة بالتمويل المستدام لتمويل فجوة أهداف التنمية المستدامة. ونوهوا باتفاق العمل العالمي للاستثمار في الطاقة المستدامة الذي اقترحه الأونكتاد، والذي يهدف إلى توجيه الاستثمار نحو انتقال طاقي مستدام وعادل. وسلطت عدة مجموعات إقليمية الضوء على أهمية التوصيات الرامية إلى تعزيز التمويل المستدام، والاستفادة من الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز السياسات الوطنية والدولية ذات الصلة.

19- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن قلقها إزاء الآفاق القاتمة للاستثمار الدولي بسبب الأزمات العالمية المتعددة، في حين أعربت عدة مجموعات إقليمية ومندوبون عن أسفهم للنمط غير المتكافئ لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وشددت بعض المجموعات الإقليمية على أهمية تنويع الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق قدر أكبر من القدرة الاقتصادية على الصمود، بما في ذلك من الصناعات الاستخراجية إلى الصناعات التحويلية.

20- وشددت بعض المجموعات الإقليمية على الحاجة الملحة إلى مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال الطاقة المتجددة. وأعرب العديد من المندوبين عن قلقهم إزاء اختلال التوازن في حصول البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، على موارد طاقة متجددة ميسورة التكلفة. وحددوا التحديات، التي تشمل الهيكل المالي الدولي، وارتفاع معدلات المخاطر، ومستويات الديون (مما يتسبب في ارتفاع تكاليف رأس المال)، وضعف الهياكل الأساسية والمؤسسات، والثغرات في القدرات.

21- وأكدت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين من جديد أن تعزيز الشراكة والتعاون أمر أساسي في التصدي للأزمات العالمية المتعددة. وقدمت مجموعة إقليمية أخرى والمندوب أمثلة عن الشراكات الناجحة التي أُقيمت مؤخراً وأعربا عن استعدادهما لمواصلة دعم البلدان الأخرى من خلال الشراكات الاستراتيجية.

22- وسلطت عدة مجموعات إقليمية ومندوبون الضوء على دور الأونكتاد في تيسير الإصلاحات الحالية لنظام اتفاقات الاستثمار الدولية، وضمان التوافق مع جهود الانتقال الطاقي، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار المستدام والمسؤول. وطلب أحد المندوبين عقد مزيد من جلسات الإحاطة الإعلامية للبلدان النامية بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية.

23- ونوهت بعض المجموعات الإقليمية وبعض المندوبين بما يقوم به الأونكتاد من عمل لبناء القدرات في مجال الاستثمار والمشاريع من أجل التنمية المستدامة. وشددوا على دعم استعراض سياسات الاستثمار على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتعزيز بيئة مواتية للاستثمار من أجل التنمية المستدامة، في حين أشارت بعض المجموعات الإقليمية الأخرى ومندوب آخر إلى المبادئ التوجيهية وتعزيز تنمية القطاع الخاص من خلال ريادة الأعمال، وبرنامج إمبريتيك، وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

24- وسلط عدة مندوبين الضوء على ضرورة قيام الأونكتاد بتوسيع نطاق الدعم التقني في مجال التمويل المستدام. وطلبوا دعماً تقنياً إضافياً لاجتذاب الاستثمار في قطاعي الطاقة المتجددة والانتقال الطاقي. واقترحت إحدى المجموعات الإقليمية أن يوفر الأونكتاد مركزاً جامعاً للمساعدة التقنية في مجال الاستثمار في الطاقة المستدامة.

25- وأثنت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين على منتدى الاستثمار العالمي الثامن، منوهين بالدعم الذي قدمه الأونكتاد طوال عملية التحضير وبأن المنتدى كان مهماً وغنياً بالمعلومات ومثمراً.

26- وفي الختام، كرر ممثل لأمانة الأونكتاد تأكيد التزام الأمانة بمعالجة المجالات ذات الأولوية. وفيما يتعلق بالطلبات الداعية إلى تجاوز أطر السياسات نحو اتخاذ إجراءات ملموسة بشأن التنفيذ، أشار إلى المبادرات التي أُطْلِقَت بشأن الاستثمار من أجل التنمية، ووضع إطار للمساعدة التقنية مع منظمة غير حكومية تركز على الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة وقطاع الطاقة، ومنتدى لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن إصلاح اتفاقات الاستثمار الدولية.

جيم- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا

(البند 3 من جدول الأعمال)

27- شدد مدير شعبة الأونكتاد لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على أن *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام 2023: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا* موجه للحكومات والمستثمرين والقطاع الخاص وشركاء التنمية. وقال إن أفريقيا تتيح فرصة فريدة لتنويع سلاسل التوريد العالمية بفضل احتياطياتها من الموارد الطبيعية والمواد الخام.

28- وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، متحدثاً باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، باسم مجموعة الدول المتقدمة غير المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي (جسكانز)؛ وممثل بيرو، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل ناميبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل موريشيوس؛ وممثل الكرسي الرسولي؛ وممثل البرتغال؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل الصين؛ وممثل المغرب؛ وممثل زامبيا؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل كينيا؛ وممثل البرازيل؛ وممثل نيجيريا؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل إسبانيا؛ وممثل ترينيداد وتوباغو؛ وممثل بربادوس؛ وممثل مصر؛ وممثل المملكة المتحدة؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛

29- ورحب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية بالتحليل والتوصيات الواردة في التقرير، ولكنه قال إن المعادن والفلزات الحرجة ينبغي أن تُحوَّل داخل أفريقيا إلى منتجات وسيطة أو نهائية، الأمر الذي يتطلب إنشاء هياكل أساسية مناسبة في أفريقيا. وأوصى بسياسات صناعية طموحة تتماشى مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى شراكة المجموعة مع أفريقيا وفرصة تعزيز سلاسل القيمة في المشاريع الإنمائية، مثل اتفاق التيسير مع أنغولا. وسلطت مجموعة إقليمية أخرى الضوء على أهمية التغييرات الهيكلية اللازمة لتعزيز سلاسل التوريد، بما في ذلك دور القطاع الخاص والمؤسسات الموثوقة. وقالت إن جميع جوانب سلاسل التوريد العالمية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. ولاحظت مجموعة إقليمية أخرى أن أوجه التشابه في مشاكل التنمية في أفريقيا، ولا سيما ضعف الهياكل الأساسية والمؤسسات والتنويع والرقمنة، التي نوقشت في التقرير، يمكن أن تساعد بلدان منطقتها على تحسين المشاكل الهيكلية وتعزيز التنمية. وقالت مجموعة إقليمية أخرى إن التوصيات الواردة في التقرير يمكن أن تشجع ريادة الأعمال في أفريقيا. ودعت إلى دعم الشركاء الإنمائيين لمواجهة هذه التحديات وتعزيز إمكانات أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية.

30- ودعا أحد المندوبين إلى التعاون لمواجهة التحديات الإنمائية في أفريقيا وإمكانات تصدير الطاقة، وتعزيز التجارة الإلكترونية، وتحسين الهياكل الأساسية. وذكَّر مندوب آخر الشركاء الإنمائيين بدعم أفريقيا إذ لا ينبغي استبعاد أحد من التنمية. وشدد مندوب آخر على أهمية تعزيز سلاسل القيمة والشراكة مع أفريقيا، وضرب مثالاً على ذلك بشراكة بلده مع كابو فيردي بشأن الطاقة المتجددة وتقديم المساعدة إلى موزامبيق. وأشار مندوب آخر إلى شراكة بلده مع أفريقيا ودعمه للمشاريع، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالطاقة الشمسية والانتقال الإيكولوجي.

31- وسلط بعض المندوبين الضوء على أهمية الحفاظ على قدرة سلاسل التوريد العالمية على الصمود، مشيرين إلى المقترحات الواردة في التقرير فيما يتعلق بصناعات السيارات، والاتصالات المتنقلة، والفلطائية الضوئية، والرعاية الصحية، والتعدين. وأشار أحد المندوبين أيضاً إلى شراكة بلده مع أفريقيا ومختلف المشاريع الإنمائية في القارة. ودعا مندوب آخر إلى وضع نموذج جديد لإدماج أفريقيا في سلاسل القيمة العالمية. وأشار التقرير إلى صناعة السيارات المغربية كنموذج. وشدد مندوب آخر على الحاجة إلى عقود تعدين جيدة وسياسات جريئة. وأشار مندوب آخر إلى أن فشل عمليات التعدين في أفريقيا يعزى إلى الافتقار إلى الهياكل الأساسية. وقال إن تشجيع التجهيز المحلي لمنتجات التعدين ضروري لتنمية أفريقيا. وأشار مندوب آخر إلى حسن توقيت التقرير، ومزايا المواد الخام، فضلاً عن التحديات اللوجستية وتحديات الهياكل الأساسية وغيرها من التحديات في أفريقيا، وسأل الأمانة عن المكان الذي ينبغي أن توجد فيه مصانع مكونات المستوى الثاني لصناعة السيارات.

32- وشدد أحد المندوبين على أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ودعم الشركاء لإزالة جميع العقبات التي تعترض سلاسل القيمة. وسلط بعض المندوبين الضوء على الإمكانات الأفريقية في مجال الطاقات المتجددة والقدرة على الصمود. وقال إن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري وكذلك الدعم المقدم من الشركاء. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً في نقل تكنولوجيا سلاسل القيمة. ورحب مندوب آخر بالتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الواردة في التقرير وأشار إلى شراكة بلده مع أفريقيا. وأشار بعض المندوبين إلى أن بلدانهم ستتمكن من الاستلهام من توصيات التقرير لتعزيز سلاسل القيمة داخل الجماعة الكاريبية. وشدد مندوب آخر على أن الاستثمار في رأس المال البشري والمشاركة في التعدين والصناعة الاستخراجية أمران أساسيان لتنمية أفريقيا.

33- ورحبت إحدى المجموعات الإقليمية بأهمية التقرير، ولكنها أشارت إلى الحالة الجيوسياسية في فلسطين، التي تؤثر سلباً على آفاق التنمية. وقالت إن على المجتمع الدولي أن يدين العدوان المستمر على الشعب الفلسطيني في غزة.

34- وفي ممارسة حق الرد، قال بعض المندوبين إنه لا يمكن إدانة الخسائر في أرواح الفلسطينيين في غزة دون التذكير بعدوان حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وأشار أحد المندوبين كذلك إلى أنه ينبغي احترام الحقوق الإنسانية ومواصلة العمل من أجل التوصل إلى حل الدولتين. وقال مندوب آخر إن الأعمال التي تقوم بها إسرائيل في غزة ليست دفاعاً عن النفس.

35- ورداً على سؤال أحد المندوبين، قال المدير إنه على الرغم من أهمية الصناعة المعنية، فإن الأونكتاد يدعو إلى أن تكون مصانع التجهيز قريبة من مصدر المعادن أو المواد الخام.

دال- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً
(البند 4 من جدول الأعمال)

36- ركز مدير شعبة الأونكتاد لأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة على تقييم منتصف المدة لتحقيق أهداف برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً. وأشار إلى التحديات والعقبات العامة التي تواجه أقل البلدان نمواً، فسلط الضوء على الإجراءات الرئيسية التي اتخذها الأونكتاد في مجالات البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، وأركان التعاون التقني. وشدد على الحاجة إلى تمويل إضافي لتمكين أقل البلدان نمواً من الاستفادة من برنامج عمل الدوحة.

37- وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل بيرو، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل ناميبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل نيبال، متحدثاً باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل سلوفينيا؛ وممثل الصين؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل مدغشقر؛ وممثل البرازيل؛ وممثل كمبوديا؛ وممثل كينيا؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل اليمن؛ وممثل غامبيا؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل أنغولا؛

38- ورحبت إحدى المجموعات الإقليمية بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد، ولكنها أشارت إلى أن الحالة الاقتصادية في أقل البلدان نمواً لا تزال تثير قلقاً بالغاً. فقد أحرزت تقدماً في أقل من ثلث جميع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وينبغي معالجة أوجه الهشاشة والضعف الهيكلي لأقل البلدان نمواً. ولا بد من إجراء إصلاحات عاجلة للهيكل المالي الدولي لتعزيز الجهود الإنمائية في تلك البلدان. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على الحاجة إلى دعم برنامج الزراعة ومصائد الأسماك وإلى تخفيف عبء الديون لتمكين أقل البلدان نمواً من تعزيز تنميتها. ورحبت مجموعة إقليمية أخرى بالتقدم الذي أحرزته تلك البلدان، على الرغم من التحديات الهيكلية والدورية، في الاندماج في الاقتصاد العالمي. وقالت إن ثمة حاجة إلى نموذج جديد لتمكين البلدان من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

39- وأشادت مجموعة إقليمية أخرى بأنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد دعماً لأقل البلدان نمواً. ورأت، علاوة على ذلك، أن بحوث الأونكتاد يمكن أن يكون لها دور مهم في صياغة السياسات وبناء توافق الآراء، على الرغم من أن *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2022* ينطوي على بعض أوجه القصور. وأشارت المجموعة الإقليمية إلى تضامنها وشراكتها مع أقل البلدان نمواً ودعمها لها، من خلال نظم التجارة التفضيلية والمساعدة الإنمائية الرسمية وبرامج التعاون التقني في مجموعة من مجالات التنمية المستدامة والقدرة على الصمود.

40- ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً التي خرجت حديثاً من القائمة وللبلدان التي تعمل من أجل الخروج من القائمة. وقالت إن على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بتمويل الأنشطة المناخية وأن تضمن تمويلاً شاملاً ومبتكراً ومستداماً للتنمية لدعم الإصلاحات العاجلة في أقل البلدان نمواً. وشدد أحد المندوبين على أهمية تهيئة بيئة محلية مستقرة ومواتية للاستثمار الأجنبي المباشر والأعمال التجارية المحلية ودعمه لتطوير الهياكل الأساسية الرقمية وهياكل البيانات والتزامه تجاه أقل البلدان نمواً. ورحب مندوب آخر بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد وأشار إلى الدعم الذي يقدمه بلده، ولا سيما إلى أقل البلدان نمواً في أفريقيا في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

41- ورحب بعض المندوبين بالمساعدة والدعم التقنيين اللذين يقدمهما الأونكتاد إلى أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية، وبالعمل المتعلق ببرنامج الديون وتقارير الضعف. وأعربوا عن التزامهم بمواصلة تقديم الدعم إلى أقل البلدان نمواً، بالتعاون مع الأونكتاد. وشدد مندوب آخر على الآثار المدمرة لتغير المناخ، وأهمية الإصلاح الضريبي، وتشجيع الاستثمار بالنسبة لأقل البلدان نمواً. ورحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد في أزمة الغذاء، والتدريب، وبرنامج الإطار المتكامل المعزَّز. ودعا مندوب آخر إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل القضاء على الأزمات المتعددة التي تواجه أقل البلدان نمواً، ورحب بالمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان الخمسة التي خرجت من القائمة وبالدعم المقدم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وطلب توضيحاً بشأن المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى هايتي.

42- وسلط أحد المندوبين الضوء على ضعف التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، على الرغم من المساعدة التي يقدمها الأونكتاد، ودعا الشركاء إلى الوفاء بالتزاماتهم بدعم أقل البلدان نمواً. ورحب بالمساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي إلى بلده بشأن التحول الرقمي. وحث مندوب آخر جميع الشركاء على المساهمة في صندوق أقل البلدان نمواً. وطلب مندوب آخر توضيحاً بشأن كيفية عمل الأونكتاد مع الوكالات الأخرى على تنفيذ برنامج عمل الدوحة. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى الدعم لكي تتمكن من زيادة حصصها في التجارة العالمية وبناء اقتصادات قادرة على الصمود.

43- وندد مندوب آخر بالسياسات الدولية غير العادلة التي تمنع بلده وغيره من أقل البلدان نمواً من تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وذكر النماذج الاقتصادية والسياسات التجارية غير العادلة التي تؤثر على تلك البلدان وعدم الاستقرار السياسي الناشئ في بلده.

44- ودعا أحد المندوبين إلى إقامة شراكات جديدة لتنفيذ برنامج عمل الدوحة. ورحب بالمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى بلده، ولا سيما المراكز الجمركية على الحدود مع البلدان المجاورة. وكرر مندوب آخر تأكيد دعمه للأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، التي تساعد أقل البلدان نمواً، وطلب تعزيز برنامج عمل الدوحة. وأشار مندوب آخر إلى أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى الدعم لتعزيز القدرة الاقتصادية على الصمود. ورحب بالمذكرة الموقعة بين الأونكتاد ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبالمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد والاتحاد الأوروبي. ودعا إلى إنشاء آلية لتقييم برنامج عمل الدوحة.

45- ورداً على الأسئلة، قال المدير إن الأونكتاد يتعاون مع وكالات أخرى لتقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً في مجالات من قبيل تحسين القدرات الإنتاجية، وصياغة استراتيجيات سياسية اقتصادية متماسكة، وإعداد موجزات عن مواطن الضعف في أقل البلدان نمواً، وتعبئة الموارد المالية، وبناء استراتيجيات الاستدامة. وقد قدم الأونكتاد مساعدة تقنية إلى هايتي، مثل دراسة عن الزراعة وصيد الأسماك لتنويع الصادرات، وتقييم للقدرات الإنتاجية، ودعم طارئ لتعبئة الموارد.

هاء- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

(البند 5 من جدول الأعمال)

46- في إطار هذا البند من جدول الأعمال، أثنت ممثلة إحدى المجموعات الإقليمية على المبادرات والنتائج التي حققها الأونكتاد، والدعم المقدم من الأونكتاد بشأن جدول أعمال عام 2063، والمساعدة التقنية، ولا سيما الخدمات الاستشارية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وطلبت مواصلة إعطاء الأولوية للتحول الاقتصادي وشجعت المانحين على مواصلة تقديم الدعم.

47- وأعرب أحد المندوبين عن تقديره للمعلومات الشاملة عن برامج التعاون التقني للأونكتاد. وقال إن بلده ملتزم بتحسين التنسيق والتعاون مع الأونكتاد ويقوم حالياً بتحليل عمل الفرقة العاملة في دورتها الأخيرة وتحديد الفرص والمحافل لدعم التعاون التقني ومبادرات المساعدة. ونوه مندوب آخر بالدور الهام للتعاون التقني، بوصفه أحد الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد، في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأعرب عن أمله في أن يواصل برنامج التعاون التقني التركيز على تغير المناخ والتجارة الإلكترونية والتجارة من أجل التنمية، مسترشداً باحتياجات المستفيدين، وأن يقدم دعماً أكبر إلى البلدان النامية. ورحب بالتقييم المستقل الذي قُدِّم في الدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة. وقال إن على الأونكتاد أن يواصل تعزيز الاتصال مع الدول الأعضاء، وأن يقوم، في سياق الأركان الثلاثة، بدعم التجارة من أجل التنمية.

48- وأشار العديد من المندوبين إلى الجهود المبذولة لتجسيد المناقشات التي دارت في الفرقة العاملة بنزاهة في إطار البند المعنون "الدورة التحضيرية للخطة البرنامجية لعام 2025 والمعلومات المتعلقة بالأداء البرنامجي". وكرروا تأكيد الطلب، الذي حظي بتأييد بعض المجموعات الإقليمية وعدة دول أعضاء، والذي يدعو الأونكتاد إلى أن يدرس على وجه الاستعجال آثار التدابير القسرية الانفرادية في المجال الاقتصادي والمالي والتجاري على التجارة الدولية والتنمية وأن يقدم توصيات. وقالوا إن هذا الموضوع يندرج ضمن ولاية الأونكتاد، كما حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد ذُكر الموضوع أيضاً في الفقرة 99 في إطار أحد التحولات الأربعة لعهد بريدجتاون. وأيد أحد المندوبين أيضاً الاقتراح الداعي إلى إدراج تقييم لآثار الجزاءات الانفرادية في تحليل برامج الأونكتاد. وقال مندوب آخر إن هناك بلداناً تخضع لتلك التدابير الاقتصادية والسياسية، مما ينشئ عقبات، لا سيما في حالات النزاعات والكوارث. وهذا هو الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية، التي يعاني شعبها، وعانى أكثر في أعقاب الزلزال الذي وقع في 6 شباط/فبراير 2023. ودعا إلى وضع حد لهذه التدابير القسرية الانفرادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة.

49- وأشار أحد المندوبين كذلك إلى أن الجزاءات والضغوط الاقتصادية بصورة أعم تشكلان أداتين مشروعتين لتحقيق السلام والأمن. وليس للأونكتاد ولاية لتقييم هذه القضايا، وإن بلده لا يؤيد قيام الأونكتاد بإجراء بحوث أو تحليلات بشأن هذا الموضوع. وأضاف مندوب آخر أن الجزاءات تدين السلوك غير المقبول وتؤكد من جديد التزاماً جماعياً بالمبادئ الدولية. وقال إن بلده لا يستخدمها إلا في أخطر الظروف، بطريقة تتسق مع الميثاق، الذي يأذن باستخدامها كتدبير للسلام والأمن. وقال مندوب آخر إن الجزاءات المحددة الأهداف تشكل جزءاً من استراتيجية شاملة ومتناسبة للسياسة الخارجية. وتركز الجزاءات على ردع وتقييد التجاوزات والانتهاكات وخروقات القانون الدولي الخطيرة لحقوق الإنسان وعرقلة عمليات السلام. وأوضح أن بلده لا يوافق على أن التحليل المقترح يندرج ضمن ولاية الأونكتاد.

50- وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين إلى تحسن كفاءة الفرقة العاملة، ولا سيما منذ اعتماد الاختصاصات، التي يمكن أن توفر دروسا قيمة بشأن كيفية تناول باقي عملية تنشيط الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد. وفي الدورة السادسة والثمانين للفرقة العاملة، أثار الأعضاء العديد من القضايا التي يمكن أن تتناولها الأمانة، سواء بشأن التعاون التقني أو التقييمات أو برمجة عام 2025.

وقالت الأمانة إن العديد من الإجراءات ذات الصلة يجري بالفعل تنفيذها. وفي حين أن الأعضاء لن يتفقوا أبداً بشأن جميع القضايا، مثل التدابير الانفرادية، فإن الهدف الرئيسي ينبغي أن يكون مواصلة تحديد جدول أعمال مشترك وإيجابي، وتوجيه الأمانة بشأن التحسين المستمر للأثر، ومساعدة البلدان النامية وسكانها. وستكون هذه النقطة ذات أهمية خاصة لإعداد وثيقة البرمجة لعام 2025.

51- ولدى ممارسة حق الرد، قال مندوب آخر إن النقاط المذكورة أربكت المسألة وعقدتها. وطريقة النظر إلى ولاية الأونكتاد في مجال البحوث هي من المنظور الاقتصادي، وليس من منظور السلام والأمن، الذي يتجاوز النطاق ويخرج عنه. وينبغي النظر إلى هذه الجزاءات من المنظور الاقتصادي والتجاري والمالي، للنظر في عواقب ذلك على حياة الناس.

واو- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

(البند 6 من جدول الأعمال)

52- قالت الأمينة العامة للأونكتاد إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة كانت مزرية بالفعل قبل الأعمال العدائية الأخيرة، التي جلبت معاناة لا يمكن تصورها. ورددت ما قاله الأمين العام للأمم المتحدة، وأدانت الخسائر في أرواح المدنيين من كلا الجانبين. ودعت إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار لأسباب إنسانية، وإطلاق سراح الرهائن، وحماية المدنيين والمستشفيات ومرافق الأمم المتحدة والملاجئ والمدارس، والوصول غير المقيد ووضع حد لاستخدام المدنيين كدروع بشرية. وسلطت الضوء على المؤشرات الاجتماعية – الاقتصادية القاتمة في الأرض الفلسطينية المحتلة والانخفاض الحاد في المعونة الخارجية. وكررت تأكيد التزام الأونكتاد بمساعدة الشعب الفلسطيني وضرورة احترام القانون الدولي الإنساني.

53- وأدلى ببيانات المتكلمون التالي ذكرهم: ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة، باسم مجموعة الـ 77 والصين[1]؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ وممثل ناميبيا، باسم مجموعة الدول الأفريقية؛ وممثل تايلند، باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل بيرو، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[2]؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، باسم مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة؛ وممثل دولة فلسطين؛ وممثل الكرسي الرسولي؛ وممثل قطر؛ وممثل الجمهورية العربية السورية؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل الأردن؛ وممثل اليمن؛ وممثل كوبا؛ وممثل ليبيا؛ وممثل جنوب أفريقيا؛ وممثل لبنان؛ وممثل الجزائر؛ وممثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ وممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وممثل ألمانيا؛ وممثل الصين؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل المغرب؛ وممثل تركيا؛ وممثل بيرو؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل ماليزيا؛ وممثل باكستان؛ وممثل العراق؛ وممثل البرازيل؛ وممثل إكوادور؛ وممثل زمبابوي؛ وممثل بنغلاديش؛ وممثل مصر؛ وممثل كولومبيا؛ وممثل ناميبيا؛ وممثل تونس؛ وممثل كندا. وأدلى ممثل لباكستان ببيان باسم منظمة التعاون الإسلامي.

54- وعرض ممثل لأمانة الأونكتاد التقرير (TD/B/EX(74)/2). وأشار إلى أن الظروف الاجتماعية – الاقتصادية كانت قاسية في عام 2022 والنصف الأول من عام 2023 في كل من الضفة الغربية وغزة. وكان عام 2022 واحداً من أسوأ الأعوام في التاريخ الحديث بالنسبة للفلسطينيين،

(1) نأت أوروغواي وباراغواي وكوستاريكا بنفسها عن البيان.

(2) نأت أوروغواي وباراغواي وكوستاريكا بنفسها عن البيان.

حيث شهد أكبر عدد من عمليات هدم المباني منذ أكثر من عقد من الزمان، وكان الأكثر دموية بالنسبة لفلسطينيي الضفة الغربية منذ عام 2005. وأدت عمليات الإغلاق والقيود إلى تدمير اقتصاد غزة، مما عزز الفقر والاعتماد على المعونة.

55- وأعرب رئيس وزراء دولة فلسطين[3] عن تقديره للتقرير وشكر الأونكتاد على دعمه المستمر للشعب الفلسطيني. وشدد على أن السلطة القائمة بالاحتلال تشن حرباً ضد الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية، وأن عدد الضحايا الفلسطينيين بلغ حالياً أكثر من 000 12 ضحية. ويفتقر أكثر من مليوني فلسطيني في غزة إلى المأوى والغذاء منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوقف الحرب فوراً. وينبغي إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك من خلال نقاط الدخول الأربع التي تسيطر عليها إسرائيل. وأعرب عن معارضته لإعادة احتلال غزة وإجلاء سكانها. وأتى على ذكر الأضرار الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال وقال إن الحكومة الفلسطينية تدعم غزة وتمول الخدمات الأساسية. ودعا العالم إلى وقف جرائم الحرب والقتل الجماعي والعدوان وتعزيز أفق سياسي لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة ومتصلة الأراضي.

56- وردد العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومنظمة حكومية دولية ومجموعة واحدة من البلدان الشواغل الواردة في التقرير بشأن الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الأليمة والمتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك البطالة بنسبة 45 في المائة في غزة واعتماد 80 في المائة من سكانها على المعونة الدولية. وأشاروا إلى الانخفاض الحاد في المعونة الخارجية، حسبما هو موثق في التقرير، وأعربوا عن قلقهم إزاء الأزمة المالية الحادة والاقتطاعات الانفرادية من جانب إسرائيل من الإيرادات الفلسطينية. وأشاروا كذلك إلى أن الحكومة الفلسطينية تتحمل مسؤوليات اقتصادية واجتماعية وسياسية ثقيلة دون حيز للسياسة العامة ودون موارد. وحثوا المجتمع الدولي على عكس الاتجاه التنازلي في المعونة وزيادة الدعم.

57- وذكر ممثل دولة فلسطين أن معاناة الشعب الفلسطيني بدأت قبل عام 1967. ودعا إلى وضع حد للسرد غير المسؤول عن حق إسرائيل في الدفاع عن النفس لأن القانون الدولي ينص على أن الشعب الذي يرزح تحت الاحتلال هو الذي يحق له الدفاع عن النفس وليس السلطة القائمة بالاحتلال. فقد أعطت سردية الدفاع عن النفس الضوء الأخضر لإسرائيل لمواصلة المذابح والإبادة الجماعية. واستهداف الأطفال والنساء والمستشفيات وأماكن العبادة ليس دفاعاً عن النفس. وأدان قتل جميع المدنيين بغض النظر عن الدين والجنسية والعرق. ودعا إلى وقف كامل لإطلاق النار وإنهاء الحرب الإسرائيلية على غزة.

58- وأدانت مجموعة إقليمية واحدة والعديد من المندوبين ومنظمة حكومية دولية واحدة ومجموعة واحدة من البلدان الهجوم الإسرائيلي على غزة لأنه ينطوي على انتقام وحصار واستهداف عشوائي للمدنيين والهياكل الأساسية المدنية وجرائم حرب.

59- وفي ممارسة لحق الرد، أدان بعض المندوبين الهجوم العشوائي على المدنيين الإسرائيليين وأعربوا عن أسفهم للبيانات التي أدلت بها وفود أخرى لم تعترف بوفاة الإسرائيليين والرهائن الذين أُخِذوا. وأكدوا حق إسرائيل في الدفاع عن النفس. وأعربوا عن أسفهم للخسائر في أرواح المدنيين الفلسطينيين ودعوا إلى هدنة إنسانية وتقديم المعونة. وأقر أحد المندوبين بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، في حين دعت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين إلى حل الدولتين.

60- وشددت بعض المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين على أن الاحتلال لا يزال أكبر عائق أمام التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة وأعربوا عن تأييدهم لحق الفلسطينيين في السلام والسيادة والتنمية.

(3) مداخلة عن طريق الفيديو.

61- وأدانت مجموعة إقليمية واحدة والعديد من المندوبين وممثل الدول الأعضاء في منظمة حكومية دولية ومجموعة أخرى من البلدان استهداف إسرائيل للمدنيين الفلسطينيين والمستشفيات والمدارس ومخيمات اللاجئين وموظفي الأمم المتحدة. وقالت المجموعة الإقليمية إن تهجير المواطنين في غزة جاء نتيجة الاستهداف العسكري المتعمد من قبل إسرائيل للمدنيين في قطاع غزة وعمليات الحصار والتجويع المتعمدة، في جريمة حرب كاملة، وفقاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

62- وأعرب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين عن قلقهم العميق إزاء التصعيد المستمر والخسائر في أرواح المدنيين والأزمة الإنسانية المدمرة في غزة. ودعا بعض المندوبين إلى هدنة إنسانية، في حين دعت إحدى المجموعات الإقليمية إلى هُدَنٍ إنسانية، ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين إلى وقف فوري لإطلاق النار وتدفق المعونة الإنسانية دون انقطاع، بما في ذلك الأغذية والمياه والإمدادات الطبية والوقود.

63- وطلب العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومنظمة حكومية دولية واحدة أن تقيِّم الأمانة أثر التصعيد الحالي على اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة.

64- وأتى العديد من المندوبين على ذكر الدعم الذي تقدمه بلدانهم إلى الشعب الفلسطيني، في حين أعربت مجموعة إقليمية واحدة والعديد من المندوبين ومنظمة حكومية دولية واحدة ومجموعة واحدة من البلدان عن تضامنهم مع حق فلسطين في إقامة دولتها وفي التنمية. ودعوا إسرائيل إلى الوفاء بمسؤولياتها القانونية، واحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، ورفع القيود المفروضة على غزة والضفة الغربية، وإنهاء التدابير الأحادية الجانب، وإنهاء الأنشطة الاستيطانية.

65- ودعا العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومنظمة حكومية دولية ومجموعة واحدة من البلدان إلى إحياء عملية السلام من أجل حل عادل قائم على حل الدولتين، يستند إلى القانون الدولي، ويفضي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية. وأشادوا ببرنامج الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الذي يواصل، على الرغم من قلة الموارد وغير ذلك من التحديات، تقديم البحوث وورقات السياسات ومشاريع التعاون التقني والخدمات الاستشارية والتدريب ومشاريع بناء القدرات للقطاعيْن العام والخاص الفلسطينييْن.

66- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن أسفها للخسائر في أرواح المدنيين في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وأدانت حماس على هجماتها في جميع أنحاء إسرائيل واستخدامها المستشفيات والمدنيين كدروع بشرية، ودعت إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن. وشددت المجموعة الإقليمية على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وحثت البلد على ضمان حماية المدنيين. وفي ممارسة لحق الرد، أدان بعض المندوبين الهجوم العشوائي على المدنيين الإسرائيليين وأعربوا عن أسفهم للبيانات التي أدلت بها وفود أخرى لم تعترف بوفاة الإسرائيليين والرهائن الذين أُخِذوا. وأقر أحد المندوبين بالتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، في حين دعت مجموعة إقليمية وبعض المندوبين إلى حل الدولتين.

67- وحث العديد من المجموعات الإقليمية والمندوبين وإحدى المنظمات الحكومية الدولية وإحدى مجموعات البلدان الأمانة والدول الأعضاء على تنفيذ الفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون، أي تعزيز وحدة الأونكتاد لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني عن طريق تأمين موارد إضافية من الميزانية العادية وموارد خارجة عن الميزانية لتمكينها من إنجاز ولايتها الموسَّعة.

68- وذكرت مجموعة إقليمية واحدة والعديد من المندوبين ومنظمة حكومية دولية ومجموعة واحدة من البلدان أن من الواجب إصدار نتائج متفق عليها بشأن جميع بنود الدورة التنفيذية للمجلس، بما في ذلك البند الحالي.

زاي- الجلسة العامة الختامية

69- عند افتتاح الجلسة العامة الختامية، أكد رئيس مجلس التجارة والتنمية اعتماد الأعضاء لاستنتاجات متفق عليها بشأن البند 4 من جدول الأعمال، وأشار إلى المشاركة البناءة والمشاورات المكثفة بشأن البند 6 من جدول الأعمال المعنون "تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني".

70- وهكذا، أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024، توصية المكتب بأن يطلب إلى الرئيس أن ينقل إلى السلطات المختصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة الأهمية التي يوليها المجلس للتنفيذ الكامل للفقرة 127 (ب ب) من عهد بريدجتاون، على النحو المعرب عنه في مداولات الدورة التنفيذية الرابعة والسبعين. وطلب مجلس التجارة والتنمية أيضاً إلى أمانة الأونكتاد أن تبلغ الدول الأعضاء بالتقدم المحرز في التنفيذ.

71- وأشارت الأمينة العامة للأونكتاد، في ملاحظاتها الختامية، إلى أن الدورة الحالية للمجلس هي واحدة من أطول الدورات في الذاكرة الحديثة، في بعض أكثر الأوقات تحدياً لتعددية الأطراف في تاريخ الأونكتاد الممتد على مدى ستة عقود. وقالت إن المجلس تمكن من إنجاز ولايته على الرغم من التحديات العديدة. وأعربت عن امتنانها للرئيس والمنسقين الإقليميين والأعضاء لما أبدوه من تعاطف وصبر في إيجاد سبل للاتفاق وتجاوز الخلاف الأولي. وقالت إن البشر يثابرون فقط في ما يهمهم.

72- واختُتِمت الجلسة باستنتاجات هامة متفق عليها عن *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، بشأن تعزيز مشاركة أفريقيا في سلاسل التوريد العالمية، ولا سيما تلك المتعلقة بالطاقة المتجددة، سعياً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي. وستُسجَّل أيضاً في موجز الرئيس التبادلات القيمة بشأن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأعربت أمانة الأونكتاد عن امتنانها للدعم والنهج المتبعين للوقوف إلى جانب العمل المنجز في وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي ستحتفل في عام 2025 بالذكرى الأربعين لإنشائها في أوقات مؤلمة ومفجعة للغاية. وسيستمر العمل وفقاً للولاية المسندة إليها.

73- وأعربت عن تقديرها للتفاني الثابت في مبدأي التعاون وتوافق الآراء. وقالت إن روح الجهد الجماعي والتفاهم المتبادل هما حجر الزاوية في تعددية الأطراف الفعالة. وهذا الالتزام، حتى في مواجهة المفاوضات المعقدة والمناقشات المطولة، تأكيد قوي لوجود مهمة مشتركة.

74- وتتسم هذه السنة بأهمية خاصة، حيث يجب القيام بعمل كبير قبل الاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأونكتاد. وسيكون المجلس كذلك مشغولاً. وأعلنت أن الاحتفال بالذكرى السنوية سيكون يومي 12 و13 حزيران/يونيه 2024، اللذين أعربت عن أملها في أن يصبحا نقطة تحول في مستقبل المؤسسة. وكان الأمين العام للأمم المتحدة قد أكد مشاركته، وكذلك فعل عدد من رؤساء الدول والحكومات. ودُعِيت جميع البلدان إلى المشاركة على أعلى مستوى ممكن.

75- وأقر ممثلو العديد من المجموعات الإقليمية والعديد من المندوبين ومجموعة واحدة من البلدان بالمرونة والتضامن والالتزام بمبادئ تعددية الأطراف والمشاركة البناءة من جانب جميع الوفود التي سمحت للمفاوضات والمشاورات المطولة بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا*، في شكل استنتاجات متفق عليها، والتوصل إلى نتيجة توافقية بشأن التقرير المتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وأعربوا عن تأييدهم لولاية الأونكتاد المتمثلة في تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال الأركان الثلاثة المتمثلة في البحث والعمل التحليلي، وبناء توافق الآراء على الصعيد الحكومي الدولي، والتعاون التقني. وقد دعموا منذ وقت طويل الشعب الفلسطيني والعمل التقني للأونكتاد في هذا الصدد وسيواصلون هذا الدعم.

76- وقال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن الدورة أبدت استعداداً لدعم الأونكتاد وتمكينه من الاضطلاع بولايته المتمثلة في دعم التجارة والتنمية في البلدان النامية والمساهمة في سياسات الأمم المتحدة ذات الصلة، ودعم العمل المتعدد الأطراف والمصداقية. وشدد على أهمية تنفيذ الولاية، بما في ذلك التنفيذ الكامل لعهد بريدجتاون. وقال إن المجموعة الإقليمية تعطي أولوية لتعزيز التعاون التقني في الدول الأفريقية والتكامل الإقليميين في بناء مؤسسات مستدامة لمعالجة الأزمات المعقدة. وأشار إلى البيانات السابقة بشأن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، ملاحظاً أن التنمية والاحتلال يستبعد أحدهما الآخر. ولأول مرة، كانت هناك نتيجة تشدد على ولاية ميثاق بريدجتاون، بموجب الفقرة 127 (ب ب)، بشأن مساعدة الشعب الفلسطيني في هذا المنعطف الحرج. وقال إنه يتطلع إلى صدور تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ النتائج. فتقارير وحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني تقدم تحليلاً مفصلاً للاقتصاد والتنمية في فلسطين تحت الاحتلال، وتستخدمها مختلف المنظمات الدولية ووسائط الإعلام. وقال إنه يتطلع أيضاً إلى تقييم أثر الحرب في غزة على الاقتصاد الفلسطيني.

77- وأعرب أحد المندوبين عن امتنانه وارتياحه للتوصل إلى توافق في الآراء على الرغم من اختلاف الآراء. وأعرب عن أمله في أن يساعد تنفيذ الفقرة 127(ب ب) على دعم فلسطين. ورأى أن من غير المستصوب إجراء تصويت في ذلك الوقت؛ وأن الحل المتوصل إليه سيُنظر فيه في العام التالي.

78- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى القضايا الموضوعية التي نوقشت وأشار إلى أن التزام أمانة الأونكتاد بربط الكيانات ذات المعرفة لتنفيذ السياسات المتعلقة بالاستثمار لأغراض التنمية بالدول الأعضاء المحتاجة يمكن أن يحقق نتائج ملموسة. وفيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني، أعرب عن ارتياحه للتوصل إلى اتفاق، وأعرب عن تأييده الكامل لقرار الرئيس بأن ينقل إلى نيويورك الأهمية التي يعلقها المجلس على تنفيذ الفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون. وأكد أن المجموعة الإقليمية صوت للاعتدال ولكنها تدرك أن الخطوط الحمراء للحقائق السياسية موجودة في تعددية الأطراف، حتى عندما تؤثر على حياة الناس على أرض الواقع. وبالنظر إلى المرونة المعرب عنها، تتوقع المجموعة الإقليمية أن تشهد زيادة في المشاركة البناءة الرفيعة المستوى، وتلاحظ أن المشاركة في الأونكتاد ينبغي أن تكون نشطة ومتواصلة باستمرار، وأن تتجاوز الحالات التي تكون فيها الاعتبارات السياسية على المحك.

79- وأعرب أحد المندوبين عن أمله في أن يتمكن المجتمع الدولي، في وقت تمس فيه حاجة الشعب الفلسطيني، من الاجتماع من أجل إعادة تأكيد التزامه بمساعدة شعب حُرِم من التنمية الاجتماعية والاقتصادية الكافية ويجري تجريده من الكرامة الإنسانية تحت أنظار العالم. وأعرب عن تفاؤل حذر بشأن النتائج المتفق عليها التي تحققت، كما أعرب عن أمله في أن يسفر ذلك عن نتائج إيجابية للوفاء بولاية الأونكتاد بموجب الفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون. وعلى الرغم من أن الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه يحافظ على مبادئ الأونكتاد، فإنه يود أن يُعترَف بحق الشعب الفلسطيني في التنمية الكافية؛ فهم يستحقون مستقبلاً يمكنهم أن يحققوا فيه نمواً وازدهاراً. وعدم كفاية الإجراءات المتخذة في هذا الصدد يعني إيجاد حقائق اقتصادية وسياسية مختلفة لمجموعات مختلفة من الناس. ومن ثم ينبغي تعاون الدول الأعضاء ومواصلة متابعة الاختتام الناجح للدورة.

80- وذكر أحد المندوبين أن من المؤسف، على الرغم من الجهود الجادة والرغبة في ممارسة أقصى قدر من المرونة من خلال سلسلة من الحوارات المكثفة والمشاورات المفتوحة، الوصول في نهاية المطاف إلى طريق مسدود فيما يخص التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاستنتاجات المتفق عليها فيما يتعلق بتقرير المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني. وقد حدثت الخلافات عندما كان الشعب الفلسطيني في حاجة ماسة إلى الدعم والمساعدة. ومع ذلك، رحب بقرار أن ينقل رئيس المجلس إلى نيويورك الأهمية المعلقة على التنفيذ الكامل والحقيقي للفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون. وسلم بأهمية أن يعزز الأونكتاد برنامجه المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، بما يكفي من الموارد البشرية وموارد الميزانية العادية.

وينبغي زيادة تمكين البرنامج وتوسيع نطاقه بمبادرات متنوعة، بالنظر إلى آثار العدوان المستمر من جانب السلطة القائمة بالاحتلال في غزة. وأعرب عن سروره لأن الأونكتاد سينشر قريباً تقييماً سريعاً للأثر الاقتصادي للعدوان المستمر على غزة، وسيكمل هذا التقييم عمل الأونكتاد في المستقبل بشأن إجراء تقييم أكثر شمولاً للحالة في فلسطين.

81- وحث أحد المندوبين على التنفيذ الكامل للفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون والفقرة 55(د د) من مافيكيانو نيروبي لتعزيز برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني بما يلزم من موارد إضافية من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار وتوفير سريع وآمن ودون عوائق للمساعدات المنقذة للحياة على نطاق واسع في غزة. ورأى أن ثمة حاجة إلى اتخاذ إجراءات صادقة وجماعية لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

82- وقال مندوب آخر إن هناك نية حسنة للعمل معاً وإيجاد حل وسط على الرغم من عدم القدرة على اعتماد استنتاجات مقترحة متفق عليها بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. ومن شأن هذه الروح وهذا الزخم أن يدفعا الأعضاء إلى الأمام في العمل الذي ينتظر الدورة السادسة عشرة للمؤتمر. وأبرز أهمية التقييم الأولي المقبل الذي سيجريه الأونكتاد للأثر الاقتصادي للدمار في غزة، وأعرب عن تأييده للتنفيذ الكامل للفقرة 127(ب ب) من عهد بريدجتاون.

83- وأكدت مجموعة من البلدان من جديد تضامنها مع الشعب الفلسطيني وكفاحه من أجل السلام والحق في تقرير المصير. وطلب بعض المندوبين إلى الأونكتاد أن يجري تحليلاً اقتصادياً لحجم الدمار في غزة بسبب الحرب المستمرة وتكلفة انتعاش غزة، وأن يقدم الدعم الكامل في مجال إعادة الإعمار. وأكدوا من جديد أن الفلسطينيين يستحقون الاستقلال ودعوا إلى حل مستمر ودائم يشهد إنشاء دولة ذات سيادة ودولة فلسطينية مستقلة على طول حدود ما قبل عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

84- وقال أحد المندوبين إن بند جدول الأعمال المتعلق بتقديم الأونكتاد المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ينبغي أن يظل بنداً دائماً، وطلب أن توفر أمانة الأونكتاد موارد بشرية ومالية كافية من الميزانية العادية لوحدة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وأعرب أيضاً عن تأييده الكامل للمساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان الأفريقية والتكامل والتعاون الإقليميين وإنشاء مؤسسات وجهود مستدامة للتصدي للتحديات العالمية المتتالية الراهنة.

85- وأشار أحد المندوبين إلى أن النتيجة الناجحة المتعلقة بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني قد صانت بفعالية تقليد عمل الأونكتاد المتمثل في توافق الآراء. وأعرب عن أمله في أن يواصل الأونكتاد إجراء البحوث في إطار ولايته بشأن مواضيع من قبيل توقعات التنمية الاقتصادية لفلسطين والعقبات التي تعترض التجارة والتنمية وتقديم المساعدة التقنية ذات الصلة. وقال إن عام 2024 يصادف الذكرى السنوية الستين للأونكتاد وسيكون فرصة للنظر إلى الماضي ونحو المستقبل فيما يتعلق بدور التجارة في تعزيز التنمية. وأعرب عن استعداد بلده للعمل مع الآخرين للمشاركة في هذا الحدث والمساهمة في هذا الصدد.

86- وأعرب أحد المندوبين عن ارتياحه لمشاركته في عملية تنشيط الأونكتاد وتعزيزه، التي شملت إجراء بحوث عن الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة إليه والاستنتاجات المتفق عليها بشأن الاستثمارات في أفريقيا.

87- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تطلعه إلى تلقي مزيد من التفاصيل حول أنشطة الذكرى السنوية في حزيران/يونيه 2024. وكرر الإعراب عن قلقه إزاء منح الاعتماد من جانب مكتب الأمم المتحدة في جنيف وعدم المساواة في معاملة البعثات ورؤساء الوفود المسؤولين عن منظمة التجارة العالمية والأونكتاد والأنشطة ذات الصلة. وطلب إلى رئيس المجلس وأمانة الأونكتاد البحث عن حل.

ثالثاً- المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة

ألف- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها

(البند 1 من جدول الأعمال)

88- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الثانية والسبعين بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(74)/1، لكنه عدله ليعكس تأجيل المناقشة المتعلقة بالبند 2 الأصلي إلى الدورة التنفيذية التالية وإضافة بند 7 جديد[4]. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

1- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها.

2- الاستثمار من أجل التنمية: الاستثمار في الطاقة المستدامة للجميع.

3- التنمية الاقتصادية في أفريقيا: قدرة أفريقيا على استيعاب سلاسل التوريد العالمية الكثيفة التكنولوجيا.

4- مساهمة الأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً.

5- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

6- تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني.

7- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.

8- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

9- مسائل أخرى.

10- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والسبعين.

باء- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

89- تم تذكير المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024، بأن جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية قد تمت الموافقة عليه من خلال إجراء موافقة صامة اتُّخِذ في الفترة من 8 إلى 11 كانون الثاني/يناير 2024 ولم يتم خرقه. وقرر المجلس إدراج جدول الأعمال المؤقت في مرفق لهذا التقرير (انظر المرفق الأول).

جيم- مسائل أخرى

(البند 9 من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الرابعة عشرة

90- تم تذكير المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024، بأن موضوع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة التجارة والتنمية قد تمت الموافقة عليه من خلال إجراء موافقة صامة اتُّخِذ في الفترة من 8 إلى 11 كانون الثاني/يناير 2024 ولم يتم خرقه. وقرر المجلس إدراج موضوع جدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة للجنة في مرفق لهذا التقرير (انظر المرفق الثاني).

(4) أعيد ترقيم بنود جدول الأعمال ذات الصلة لتعبر عن هذا التغيير.

جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الرابعة عشرة

91- تم تذكير المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024 أيضاً، بأن مواضيع جدول الأعمال المؤقت للدورة الرابعة عشرة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية قد تمت الموافقة عليها من خلال إجراء موافقة صامة اتُّخِذ في الفترة من 8 إلى 11 كانون الثاني/يناير 2024 ولم يتم خرقه. وقرر المجلس إدراج مواضيع جدول الأعمال المؤقت للدورة المقبلة للجنة في مرفق لهذا التقرير (انظر المرفق الثالث).

مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في عام 2024

92- تم تذكير المجلس، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024 أيضاً، بأن مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات التي ستُعقد في عام 2024 قد تمت الموافقة عليها من خلال إجراء موافقة صامة اتُّخِذ في الفترة من 8 إلى 11 كانون الثاني/يناير 2024 ولم يتم خرقه. وقرر المجلس إدراج المواضيع الموافق عليها في مرفق لهذا التقرير (انظر المرفق الرابع).

دال- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الرابعة والسبعين

(البند 10 من جدول الأعمال)

93- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 30 كانون الثاني/يناير 2024، تقريره الذي سيتضمن موجز الرئيس بشأن جميع البنود الموضوعية، والاستنتاجات المتفق عليها في إطار البند 3، والمقرر المتعلق بالبند 5، وجدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين للمجلس، ومواضيع اللجان، ومواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات، وغير ذلك من المقررات والإجراءات التي اتخذها المجلس، بما في ذلك المسائل الإجرائية والمسائل ذات الصلة، فضلاً عن التعبير عن وقائع الجلسة العامة الختامية. وأذن المجلس كذلك للمقرر أن يقوم، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير المقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، مع مراعاة مداولات الجلسة العامة الختامية.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية الخامسة والسبعين لمجلس التجارة والتنمية

1- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها.

2- الترابط والاستراتيجيات الإنمائية في عالم تسوده العولمة.

3- *تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2023: تمويل التنمية القادر على الصمود في وجه الأزمات.*

4- *توقعات التجارة الدولية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لعام 2023. التغييرات الهيكلية والاتجاهات في التجارة العالمية والإقليمية: التحديات والفرص.*

5- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي.

6- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.

7- العملية التحضيرية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

8- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والسبعين لمجلس التجارة والتنمية.

9- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس

(ب) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات.

10- مسائل أخرى.

11- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للجنة التجارة والتنمية، الدورة الرابعة عشرة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها.

3- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

4- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

6- الآثار التجارية والإنمائية المترتبة على جوانب رئيسية من الانتقال الطاقي:

(أ) المعادن الحرجة؛

(ب) الوقود المستدام للنقل البحري.

7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

8- مسائل أخرى.

9- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثالث

جدول الأعمال المؤقت للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، الدورة الرابعة عشرة

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول أعمال الدورة وتنظيم عملها.

3- تقرير اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة.

4- تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

5- تيسير الاستثمار من أجل التنمية المستدامة.

6- تسخير تكنولوجيات الكتل المتسلسلة من أجل التنمية المستدامة.

7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان العمل الثلاثة.

8- مسائل أخرى.

9- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الرابع

مواضيع اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات في عام 2024

اجتماع الخبراء	المواضيع	الشعبة الرئيسية
1- اجتماع الخبراء المتعدِّد السنوات بشأن الاستثمار والابتكار وتنظيم المشاريع من أجل بناء القدرات الإنتاجية والتنمية المستدامة	خدمات تطوير الأعمال	شعبة الاستثمار والمشاريع
2- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية	التجارة في الخدمات الإبداعية	شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية
3- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية	- التحول الهيكلي من خلال القيمة المضافة المحلية في البلدان النامية المنتجة للسلع الأساسية - التطورات الأخيرة والتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية	شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية
4- اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة	النقل البحري وسط الأزمات المتعددة وفي أوقاتها	شعبة التكنولوجيا واللوجستيات

المرفق الخامس

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

ألبانيا	هندوراس
الجزائر	هنغاريا
أنغولا	الهند
الأرجنتين	إندونيسيا
أرمينيا	إيران (جمهورية – الإسلامية)
أستراليا	العراق
النمسا	أيرلندا
أذربيجان	إسرائيل
البحرين	إيطاليا
بنغلاديش	جامايكا
بربادوس	اليابان
بيلاروس	الأردن
بلجيكا	كازاخستان
بوتان	كينيا
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	الكويت
بوتسوانا	قيرغيزستان
البرازيل	لاتفيا
بلغاريا	لبنان
كمبوديا	ليبيا
الكاميرون	ليتوانيا
كندا	لكسمبرغ
تشاد	مدغشقر
شيلي	ماليزيا
الصين	مالي
كولومبيا	موريتانيا
كوستاريكا	موريشيوس
كوت ديفوار	المكسيك

* تضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(74)/INF.1.

كرواتيا	الجبل الأسود
كوبا	المغرب
قبرص	ناميبيا
تشيكيا	نيبال
الدانمرك	هولندا (مملكة –)
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	نيوزيلندا
	نيكاراغوا
جيبوتي	نيجيريا
الجمهورية الدومينيكية	مقدونيا الشمالية
إكوادور	عمان
مصر	باكستان
إستونيا	بنما
إثيوبيا	باراغواي
غابون	بيرو
غامبيا	الفلبين
جورجيا	بولندا
ألمانيا	البرتغال
اليونان	قطر
غواتيمالا	رومانيا
غيانا	جمهورية كوريا
الاتحاد الروسي	توغو
المملكة العربية السعودية	ترينيداد وتوباغو
صربيا	تونس
سنغافورة	تركيا
سلوفاكيا	أوغندا
سلوفينيا	الإمارات العربية المتحدة
الصومال	جمهورية تنزانيا المتحدة
جنوب أفريقيا	الولايات المتحدة الأمريكية
إسبانيا	أوروغواي
سري لانكا	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
دولة فلسطين	فييت نام
السودان	اليمن
الجمهورية العربية السورية	زامبيا
تايلند	زمبابوي

2- وحضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في المؤتمر، التي ليست أعضاء في المجلس:
جزر البهاما
البوسنة والهرسك
بروني دار السلام
كابو فيردي
جزر القمر
فيجي
الكرسي الرسولي
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
ملديف
النيجر

3- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:
الصندوق المشترك للسلع الأساسية
الاتحاد الأوروبي

4- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:
مركز التجارة الدولية
مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

5- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات المعنية التالية مُمثلةً في الدورة:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

6- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي